



برنامج الماجستير في القانون والاقتصاد

رام الله، فلسطين

أيلول 2016

الرؤية:

برنامج يوفر تعليم قانوني-اقتصادي نوعي، بمنهجية تتناغم مع المعايير الدولية في التعليم القانوني الحديث القائم على تعدد المعارف، يستجيب لمتطلبات التنمية المجتمعية والاقتصادية، ويعزز سيادة القانون، ويصقل الشخصية، وينمي روح النقد والحوار الفكري في المجال.

الرسالة:

يسعى برنامج الماجستير في القانون والاقتصاد لسد فجوة معرفية لدى خريجي القانون والاقتصاد وبخاصة من يسهمون في صياغة السياسات الاقتصادية عبر تخريج كوادر قانونية تتمتع بدرجة عالية من المعرفة والتأهيل في العلوم الاقتصادية وتخريج كوادر اقتصادية تتمتع بدرجة عالية من المعرفة والتأهيل في العلوم القانونية، من خلال بناء وتطوير القدرات المعرفية وتطوير مهارات البحث العلمي في حقلي القانون والاقتصاد للفئة المستهدفة وبخاصة العاملين في الشأن الاقتصادي في القطاعين العام والخاص، بحيث يكون لهم دور بارز ومحوري في صناعة سياسات قانونية-اقتصادية على أسس علمية سليمة أساسها المعرفة المتكاملة بين الحقلين بشكل يسهم في تحقيق تنمية اقتصادية وتنظيم قانوني متوازن ومدروس للظواهر محل التنظيم.

أهداف البرنامج

يهدف برنامج الماجستير بالقانون والاقتصاد، بشكل عام، إلى تطوير معارف جديدة في حقل علمي جديد يميزه عن غيره تداخل حقلين علميين مستقلين في آن واحد، ويهدف البرنامج أيضاً إلى تشجيع وتطوير البحث العلمي في هذا الحقل. وكذلك يهدف البرنامج إلى المساهمة في تطوير الأطر القانونية ذات العلاقة بالمجال المقترح. بجانب ذلك، تعزيز فرص العمل في القطاعين العام والخاص من خلال تخريج متخصصين يجمعون المعرفة في حقلي القانون والاقتصاد في آن واحد. إلى جانب هذه الأهداف العامة، يسعى البرنامج، وبشكل خاص، إلى الإسهام في:

- المساهمة في فهم مُعمق للظواهر والشؤون الاقتصادية التي تكون محلاً للتنظيم والتقنين عبر تشريعات تصدر لهذه الأغراض، وذلك عبر تعزيز الفهم الاقتصادي والتنظيم القانوني للظاهرة الواحدة في وعاء واحد.
- العمل على إكساب الملتحقين بالبرنامج - بخاصة المزاولين للمهن القانونية والاستشارية والقضائية في القطاعين العام والخاص - معارف قانونية/اقتصادية جديدة تتصل بعملهم اليومي تسهم في تحقيق كفاءة أعلى وإنجاز أفضل وأمثل للعمل.
- الإسهام في تطوير المكونات التشريعية الناظمة للأنشطة الاقتصادية المختلفة بشكل يتلاءم مع احتياجات الحالة الفلسطينية، ويتساقط مع الممارسات الدولية الفضلى.
- العمل على تخريج خريجين مميزين قادرين على المشاركة مُستقبلاً في تعميق تجربة التعليم متداخلاً التخصص في حقلي القانون والاقتصاد بما يعكس حقيقة وواقع العلاقة بين هذين الحقلين.

الفئة المستهدفة

يستهدف البرنامج الخريجين من برامج القانون والعلوم الاقتصادية والمالية، إضافة إلى الممارسين للمهن القانونية والقضائية، مثل القضاة والمحامين وأعضاء النيابة العامة، والمستشارين القانونيين في القطاع العام (الحكومي والهيئات المحلية)، والمستشارين القانونيين بمؤسسات القطاع الخاص وخاصة الشركات والبنوك.

المخرجات العامة:

يتوقع من برنامج ماجستير القانون والاقتصاد المساهمة في رفد القطاع العام والخاص الفلسطيني، بكوادر تتمتع بدرجة عالية من المعرفة والتأهيل ومهارات النقد والتحليل. يتوقع من هذه الكوادر أن تساهم مساهمة فعالة في تنفيذ الخطط القانونية والاقتصادية الوطنية الشاملة لتطوير القطاع الاقتصادي وأطره القانونية سعياً نحو صياغة قانونية سليمة لسياسات اقتصادية ناجحة ومستدامة.

المخرجات الخاصة بالبرنامج:

- خريجون يمتلكون مهارات البحث العلمي متخصصة في مجالي القانون والاقتصاد، لديهم القدرة العالية على إجراء البحوث والدراسات القانونية-الاقتصادية بمهارة عالية.
- خريجون قادرين على إجراء التحليل العلمي والشامل للسياسات الاقتصادية الفلسطينية والأطر القانونية الخاصة بها، بما يساعد على تطوير تنفيذ السياسات وتقييم الأداء وتصويبه حيثما يلزم.
- خريجون قادرين على ترجمة المعارف المكتسبة في صنع وتنفيذ وتقييم السياسات الاقتصادية الفلسطينية وأطرها القانونية، من خلال تنمية المقدرة على ربط النظرية بالتطبيق.
- كوادر قانونية قادرة على فهم الظواهر الاقتصادية وتقديم حلول وتصورات قانونية لقضايا اقتصادية يتعرضون لها في أداء عملهم في القطاعين العام والخاص.
- كوادر اقتصادية ممكنة بمعارف قانونية تضمن الفهم السليم للقانون فلسفةً ومضموناً في مجال عملهم.
- كوادر تتمتع بمهارات تحليل ونقد عالية قادرة على الاستجابة لمتطلبات الإصلاح القانوني، وتحمل مسؤولياتها المهنية والوظيفية في إطار التطورات الحاصلة على مجالات التخصص.
- كوادر قادرة على متابعة الدراسة في مرحلة الدكتوراه في مجالات تجمع بين حقلي القانون والاقتصاد، بما يسهم في مزيد من تراكم المعارف والخبرات في الحقلين المذكورين في آنٍ واحد.

مبررات وفلسفة البرنامج

دأبت كليات الحقوق في المنطقة العربية، ومنها الفلسطينية، على دراسة القانون كعلمٍ مستقلٍ عن غيره من العلوم، على الرغم من تنظيمه للظواهر المختلفة في المجتمع التي تأصلها علوم أخرى. في الواقع، ونظراً لتطور المدنية، وتشابك العلاقات بين الأفراد والمؤسسات في الداخل والخارج، أصبح التداخل بين المعارف المتعددة أمراً حتمياً. لهذا، شرعت عديد من الجامعات المرموقة، وبشكل خاص في الولايات المتحدة ودول الكومنولث في أوروبا، على ابتكار برامج قائمة على فكرة الدمج بين حقول معرفة متعددة عندما تستدعي حالة التداخل والتشابك بينها ذلك. ففي حقل القانون، أصبح هناك برامج تعنى بالقانون والاقتصاد، وأخرى بالقانون والمجتمع، والقانون والسياسة، والقانون والإعلام، والقانون والتنمية، والقانون والمرأة... الخ.

استجابةً لمتطلبات الواقع الفلسطيني، وتماشياً مع توجهات التعليم القانوني الحديث القائم على تعدد المعارف، ارتأت كلية الحقوق في جامعة بيرزيت، البناء على المخرجات المتحصلة من تركيز برنامج الماجستير في القانون الاقتصادي والمالي، والاستثمار في الموارد التي سيتم تحصيلها من هذا التركيز خلال السنتين القادمتين، لاستحداث برنامج مستقل في القانون والاقتصاد.

في فلسطين، حظيت القضايا والموضوعات الاقتصادية بدارساتٍ وفيرة، لكن هذه الدراسات اهتمت في معظمها بمعالجة الجوانب الاقتصادية لموضوعاتها دون إيلاء الجوانب القانونية فيها عناية خاصة. يأتي مقترح استحداث برنامج ماجستير القانون والاقتصاد للإسهام في سد هذا النقص، بحيث تتناول مساقاته والبحوث المنضوية تحتها الموضوعات الاقتصادية من وجهة النظر القانونية وربطها بأساسيات علم الاقتصاد، بطريقة تدريس تجمع بين الاقتصاد والقانون وتحليل العلاقة التفاعلية بينهما وآثار كل منهما على الآخر بما يكفل سد الحاجة من هذا التخصص في البلاد.

إضافةً إلى ما سبق، فإنه معلوم أنه لا توجد أية برامج تقدم هذا النوع من التخصص في الجامعات الفلسطينية رغم تعاطم حاجة المؤسسات العامة والقطاع الخاص لمتخصصين في هذا الحقل؛ وتزداد الحاجة لذلك التخصص نظراً لحدائث التجربة الفلسطينية في

صنع السياسات التشريعية والاقتصادية عامة، وآلية خلق تمازج علمي بين القانون والاقتصاد في آنٍ معاً بشكلٍ خاص، سيما أن الظواهر الاقتصادية تتطلب عناية فائقة في التقنين بالنظر إلى الآثار المختلفة المترتبة على تنظيمها قانوناً. وبالتالي يتوقع لهذا البرنامج المساهمة الواعدة في دعم الجهود الرامية إلى بناء مؤسسات دولة فلسطين، وبشكل خاص فيما يتصل بالشق المتعلق بتنظيم الاقتصاد والأنشطة الاقتصادية على أسس علمية وفقاً للممارسات الفضلى.

تجدر الإشارة أنه تم إعداد استمارة استهدفت محامين وقضاة، وعاملين في مؤسسات مصرفية كالبنوك وسلطة النقد، بالإضافة إلى عاملين في مؤسسات حكومية ذات العلاقة (وزارة الاقتصاد، وهيئة سوق رأس المال، ووزارة المالية... الخ) للتعرف على القيمة الإضافية للبرنامج المقترح على تطوير أداء العاملين وتعزيز قدراتهم على التعامل مع الأشكال التي تعترض التشريعات الاقتصادية في فلسطين وتطويرها، ورفد السوق بهذا التخصص، حيث اشتملت عينة الدراسة على 133 مبحوث شملت بطريقة عادلة الفئات محل البحث. وقد أظهرت النتائج دعم وتشجيع واضحين لمقترح إنشاء البرنامج.

وسائل تحقيق الأهداف

من أجل تحقيق هذه الأهداف المرجوة من البرنامج، ستعمل كلية الحقوق والإدارة العامة على ما يلي:

- طرح مساقات متخصصة في علمي القانون والاقتصاد تدرس من قبل أساتذة متخصصين في الحقلين المذكورين.
- تنفيذ أنشطة بحثية ذات علاقة بالتخصص المقترح كجزءٍ من المساقات المنوي طرحها، أو خارج إطارها من خلال الاستفادة من فرص التمويل المتاحة في الجامعة.
- توفير جو من التفاعل أمام الطلبة الملتحقين بالبرنامج مع أساتذة متخصصين، مقيمين وزائرين، ومع الباحثين سواء في كلية الحقوق والإدارة العامة، أو في معهد الحقوق أو في كلية الأعمال والاقتصاد، ومعاهد الجامعة الأخرى.
- توظيف وتطوير البيئة الأكاديمية في الجامعة التي تشجع على الاستفادة من الأبحاث العلمية والتطبيقية التي توفرها كلية الحقوق والإدارة العامة وكليات ومعاهد الجامعة: كمعهد الحقوق ومعهد ابراهيم أبو لغد ومركز دراسات التنمية.
- تعزيز موارد ومواد مكتبات الجامعة، لاسيما مكتبة الحقوق والتي تعد الأولى والأكبر في فلسطين، والتي تضم مجموعة كبيرة من الكتب، وقواعد بيانات الكترونية ومن ذلك منظومة القضاء والتشريع في فلسطين (المقتفي)، قاعدة قوانين الغرب (West Law) وشبكة قوانين الشرق (East Law) وغيرها، إضافة إلى عدد كبير من المجالات العلمية المتخصصة والدوريات الالكترونية والورقية.
- إتاحة الفرصة لدراسة بعض المساقات، كلياً أو جزئياً، أو التدريب العملي خارج فلسطين من المعاهد والجامعات الشريكة.
- تنفيذ نشاطات لتطوير قدرات الخريجين العلمية واللغوية؛ كعقد ورش عمل، ندوات، مؤتمرات، محاكمات صورية، وتنفيذ برامج خاصة لتطوير معارف الطلبة في اللغات وبخاصة اللغة الإنجليزية.

شروط الالتحاق وبنية البرنامج

شروط الالتحاق

يشترط فيمن يرغب الالتحاق ببرنامج القانون والاقتصاد استيفاء الشروط التالية:

1. الحصول على الدرجة الجامعية الأولى بتقدير جيد أو ما يعادلها في القانون، أو الاقتصاد، أو العلوم المالية والمصرفية، أو المحاسبة، أو إدارة الأعمال، أو تخصص آخر مقترناً مع إتمام متطلبات فرعي في الاقتصاد.
2. اجتياز امتحان خطي بنجاح بهدف التحقق من تقييم القدرات والمعارف في النواحي القانونية والاقتصادية.
3. اجتياز مقابلة شفوية بنجاح تعدها لجنة متخصصة تعين لهذا الغرض.

4. اجتياز امتحان خطي في اللغة الإنجليزية يعقده برنامج الماجستير تحدد علامة النجاح فيه لجنة البرنامج. ويلزم الطالب الذي لم يجتاز الامتحان الالتحاق بمساق استداركي في اللغة الإنجليزية المتخصصة في حقل القانون والاقتصاد يقدمه برنامج الماجستير لهذا الغرض.

متطلبات اللغة:

لغة التدريس هي العربية. ويشترط في الطالب المتقدم الإلمام باللغة الإنجليزية بشكل يمكنه من القراءة والفهم العام. ولتحقيق ذلك سيعقد البرنامج امتحان خاص للغة الإنجليزية، يحدد من خلاله قدرة الطالب على المضي في البرنامج، أو وجوب التحاقه بمساق استداركي.

المساقات الدراسية المكونة للبرنامج:

أولاً: توزيع المساقات:

ينطلب البرنامج إتمام (36) ساعة معتمدة بنجاح، بالإضافة إلى إتمام متطلبات استداركية، حيث يلزم، وفقاً لما سيتم تبينه أدناه. وتوزع الساعات المعتمدة على النحو التالي:

عدد الساعات المطلوبة	طبيعة المتطلب
تحدد من لجنة البرنامج وفق التعليمات	مساقات استداركية (في القانون والاقتصاد تحدها لجنة البرنامج حيث يلزم)
18 ساعة	متطلبات إجبارية
12 ساعة	متطلبات اختيارية
6 ساعات	مسار الرسالة (مسار أ) أو حلقتي بحث (مسار ب)
36 ساعة	مجموع الساعات

1. متطلبات استداركية:

ينعين على الطالب الملحق بالبرنامج اجتياز مساقات استداركية، حال رأت لجنة البرنامج ذلك بناءً على سجل المساقات التي درسها الطالب في المرحلة السابقة على تقديم طلب الالتحاق. تهدف المساقات الاستداركية إلى تمكين خريجي القانون من فهم أساسيات علم الاقتصاد الجزئي والكلّي (مثل مساق/ات مبادئ الاقتصاد الجزئي والكلّي التي تطرحها كلية الأعمال)، فيما تطرح مساقات استداركية في القانون لتمكين خريجي (الاقتصاد، أو العلوم المالية والمصرفية، أو المحاسبة، أو إدارة الأعمال، فرعي في الاقتصاد) من فهم أساسيات علم القانون ومبادئه ذات الصلة بمساقات البرنامج من خلال مساق تطرحه كلية الحقوق والإدارة العامة.

2. متطلبات البرنامج الإلبارية:

يجب على الطالب الملحق بالبرنامج إتمام (18) ساعة معتمدة كمتطلبات برنامج إجبارية وتشمل المساقات التالية:

رمز المساق	اسم المساق	اسم المساق باللغة الإنجليزية	ساعات معتمدة
LECO 630	مناهج البحث العلمي	Research Methodology	3

ساعات معتمدة	اسم المساق باللغة الانجليزية	اسم المساق	رمز المساق
3	Microeconomic Analysis of Law	التحليل الاقتصادي الجزئي للقانون	LECO 631
3	Macroeconomic Analysis of Law	التحليل الاقتصادي الكلي للقانون	LECO 632
3	Banking and Securities Law	قانون البنوك والأوراق المالية	JURI7312
3	Financial Leasing and Mortgage Laws	قوانين الإيجار التمويلي والرهن العقاري	JURI7315
3	Competition Law	قانون المنافسة	JURI633

3. متطلبات البرنامج الاختيارية

يجب على الطالب إتمام (12) ساعة معتمدة كمتطلبات برنامج اختيارية يختارها من المساقات التي يطرحها البرنامج من المساقات التالية:

الساعات المعتمدة	اسم المساق باللغة الانجليزية	اسم المساق	رمز المساق
3	Palestinian Economic Agreements	الاتفاقيات الاقتصادية الفلسطينية	JURI7335
3	Industrial Economy	الاقتصاد الصناعي	ECON732
3	Labor Economics	اقتصاديات العمل	ECON734
3	Islamic Finance	التمويل الإسلامي	JURI7355
3	Microfinance	التمويل الصغير	LECO 730
3	Economic Development	التنمية الاقتصادية	ECON735
3	Economic Crimes	الجرائم الاقتصادية	LECO 731
3	Specialized Commercial Contracts	عقود تجارية متخصصة	JURI7332
3	Investment Law	قانون الاستثمار	JURI7325
3	International Economic Law	القانون الاقتصادي الدولي	JURI7345
3	Consumer Protection Law	قانون حماية المستهلك	JURI7353
3	Customs and Taxation Laws	القوانين الجمركية والضريبية	JURI7354

الساعات المعتمدة	اسم المساق باللغة الانجليزية	اسم المساق	رمز المساق
3	Selected Topics in Law and Economics ²	موضوعات مختارة في القانون والاقتصاد ¹	LECO 732
1	Special Topic ⁴	موضوع خاص ³	LECO 733

4. متطلبات أخرى: مسار "أ" (الرسالة)، أو مسار "ب" حلقتي بحث (6) ساعات معتمدة: يختار الطالب ما بين إعداد رسالة أو حلقتي بحث في موضوع مرتبط بالقانون الاقتصادي على النحو التالي:

رقم المسار	المسار	المسار	المتطلب السابق
JURI860	رسالة	أ	يشترط إتمام ما لا يقل عن 15 ساعة معتمدة من مساقات البرنامج بنجاح
LECO 830	حلقة بحث 1	ب	
LECO 831	حلقة بحث 1		

وصف المساقات⁵

مناهج البحث العلمي (LECO 630)

دراسة المنهجية العلمية لإعداد البحوث التي تربط بين القانون والاقتصاد، والتدريب على استخدام مهارات التفكير والتحليل السليم، وتطبيقها على فحص ظواهر اقتصادية معينة، ونصوص القوانين والآراء الفقهية والأحكام القضائية التي لها أبعاد اقتصادية، وبيان كيفية تحديد مشكلة البحث وأهدافه وأسئلته وآلية جمع بياناته وقياسها، واستخراج النتائج وعرضها وربطها بأهداف البحث وأسئلته، ومعرفة قواعد البيانات والبرامج الإحصائية المستخدمة.

Research Methodology: (LECO 630)

This course offers a systematic study of the scientific preparation of research that links between law and economics. To achieve this goal, data-collection and measurement abilities, analytical skills, as well as writing and presentation aptitudes are developed and applied within the context of certain economic and legal phenomena.

¹ بموجب تعليمات الجامعة يمكن للطلاب الملتحق بالبرنامج، بموافقة رؤساء البرامج المعنيين، التسجيل في مساقات مقدمة في أحد برامج الدراسات العليا في الجامعة.

² With the consent of the head of their intended program of study, students may register and enroll in one of the university graduate-level courses.

³ المساق يطرح بواقع ساعة دراسية معتمدة واحدة، وعليه يدرس الطالب الراغب بالتسجيل بهذا المساق ثلاثة مساقات تطرح في نفس الفصل تحت مسمى موضوع خاص.

⁴ Students who enroll in this course will earn one hour of course credit per special topic. Accordingly, to earn the regular 3 course credits, students who intend on joining this course must study three special topics.

⁵ أوصاف المساقات التي تطرح في برنامج القانون وبرنامج الاقتصاد تبقى كما هي دون تعديل.

التحليل الاقتصادي الجزئي للقانون (LECO 631)

نظرية الاقتصاد الجزئي، تفضيلات المستهلك والمنتج، الفعالية، نظرية الاختيار والطلب، نظرية العرض، توازن السوق، نظرية الملكية الخاصة، النظرية الاقتصادية في العقود وتطبيقاتها، النظرية الاقتصادية في قواعد المسؤولية التقصيرية، تطبيقات اقتصادية على قوانين معينة، وآليات قياس الأثر التنظيمي للظواهر الاقتصادية محل التشريع.

Microeconomic Analysis of Law: (LECO 631)

Microeconomic theory, consumer and producer preferences theory, efficiency, supply and demand, market equilibrium, market failure, private property theory, economic theory of contracts, economic theory in tort law, as well as mechanisms to measure the regulatory impact of economic regulations.

التحليل الاقتصادي الكلي للقانون (LECO 632)

نظريات الناتج القومي، التشغيل، الطلب والعرض الكلي، التضخم، تحليل سياسات الاستقرار الاقتصادي (المالية والنقدية) وتأثيرها على البطالة والنمو، التقلبات الاقتصادية، أسواق السلع والعمل، الأزمات المالية، الزيادة في الضرائب، وسياسة السوق المفتوح على مستوى القواعد القانونية والمؤسسات ذات الصلة، مواصفات التشريع الجيد، محددات صياغته، جداول اقتصادية، بيان علاقة الاقتصاد بالآثار المتوقعة نتيجة تطبيق التشريعات، منهجية اختيار التشريع الأكثر كفاءة من وجهة الاقتصادية.

Macroeconomic Analysis of Law: (LECO 632)

Gross National Product, employment, aggregate supply and demand, inflation, policy analysis of economic stability (fiscal and monetary) and its impact on unemployment and growth, economic fluctuations, goods and labor markets, financial crises, tax increase, free market economy and its implications, specifications of ideal legislation, determining factors in legislative drafting, economic feasibility of legislation, methodology of selecting the most economically efficient legislation, as well as mechanisms to measure the regulatory impact of economic regulations.

قانون البنوك والأوراق المالية (JURI7312)

يعرض هذا المساق للقواعد والمعايير المحلية والمقارنة الاحترازية وغير الاحترازية الناظمة لترخيص البنوك ومؤسسات الإقراض المتخصصة وعملها والإشراف عليها، وللمعايير لجنة بازل للرقابة المصرفية، والبنوك المركزية ووظائفها والسياسات النقدية التي تقوم بها للتأثير في عرض النقد. ويتناول المساق أيضا تنظيم بورصة فلسطين، والإيداع والتحويل، وشركات الوساطة المالية وعملها والرقابة عليها من هيئة سوق رأس المال، وقواعد إدراج وتداول الأسهم والسندات والمشتقات المالية وفقا للتشريعات المحلية والمعايير الدولية.

Banking and Securities Law: (JURI7312)

This course addresses the local and comparative rules, standards and regulations, prudential and non-prudential, which govern the licensing and supervision of banks and specialized lending institutions. Other topics discussed in this course include Basel Committee on Banking Supervision, central banks and their functions, with specific emphasis on monetary policies and their direct impact on money supply. The course also deals with the organization of the Palestine Stock Exchange, depository, clearing and property transfer, brokerage firms and their operations, the supervisory role of

the Capital Market Authority, and the rules governing the listing and trading of stocks, bonds and derivatives in accordance with national legislation and international standards.

قوانين الإيجار التمويلي والرهن العقاري (JURI7315)

يتناول المساق التأجير التمويلي من حيث المفهوم والفلسفة التي يقوم عليها وأركانه وشروطه وأحكامه وفقا للقوانين المحلية والمقارنة والنموذجية والمعايير الدولية، والرهن العقاري من حيث المفهوم، والفلسفة التي يقوم عليها، وأحكامه، والرقابة على الشركات التي تتعامل به، ودور هيئة سوق رأس المال في الإشراف على هذين القطاعين الماليين غير المصرفيين وتطويرهما في إطار التشريعات المحلية والمقارنة. ويعرض المساق أيضا لأحكام الرهن الرسمي على المنقولات في إطار تعزيز التمويل الصغير، لا سيما إمكانية رهن المنقولات (غير الخاضعة للتسجيل وفقا للتشريعات القائمة حاليا في فلسطين).

Financial Leasing and Mortgage Laws: (JURI7315)

The course deals with various aspects relating to financial leasing including the substance of the concept and its philosophy, the main pillars, conditions and provisions of leasing contract in line with national, international and model laws and regulations. The course also addresses mortgage, at which the concept, philosophy, provisions and regulations of mortgages are illustrated including formal mortgage of movable property to promote microfinance industry. Finally, the course explores the oversight mechanism of Palestine's Capital Market Authority towards both leasing and mortgage sectors, in accordance with national and comparative legislations.

قانون المنافسة (JURI633)

يتناول هذا المساق نشأة وتطور وفلسفة قانون المنافسة على المستويين الفلسطيني والدولي، وأهمية المنافسة ومنع الاحتكار، وأهداف قوانين المنافسة وعلاقتها بالسياسات الاقتصادية، ونطاق تطبيق قانون المنافسة والنزاهة في العلاقات التجارية. ويركز المساق بشكل خاص على مضمون قانون المنافسة من حيث الاتفاقيات العمودية والأفقية، وإساءة استخدام المركز المسيطر، واندماج الشركات وأثره على المنافسة.

Competition Law: (JURI633)

This course explains the emergence, development, and philosophy of competition law on a Palestinian and International levels. It tackles the importance of competition in an economy and the necessity of prohibiting monopolies. The course also emphasizes the aim of competition law worldwide, its relationship to economic policies, its scope of implementation, and its integrity in business relations. In particular, the course concentrates on horizontal and vertical agreements, abuse of dominant position and corporate mergers and acquisitions.

الاتفاقيات الاقتصادية الفلسطينية (JURI7335)

يتناول المساق الاتفاقيات التجارية الموقعة بين فلسطين وإسرائيل من جهة (بروتوكول باريس) وبين فلسطين وبعض دول العالم (اتفاقية الشراكة الأوروبية المتوسطية، تركيا، الأردن، مصر، الولايات المتحدة، كندا، روسيا... الخ) من الناحيتين النظرية والتطبيقية وأثرها على الاقتصاد الوطني من جهة أخرى، وعلاقة هذه الاتفاقيات بأنظمة منظمة التجارة العالمية.

Palestinian Economic Agreements: (JURI7335)

This course reflects on the signed trade agreements between Palestine and Israel, in accordance with the Paris Protocol, and between Palestine and other states (Euro-Mediterranean Partnership agreements, Turkey, Jordan, Egypt, the United States, Canada, Russia...etc) from a theoretical and practical perspectives. The course also analyses the significance and impact of these agreements on Palestine's national economy, and illustrates the relation between such agreements and World Trade Organization (WTO) regulations.

الاقتصاد الصناعي (ECON732)

نموذج أداء السلوك الهيكلي، وتوزيعات الحجم، قيود هيكلية السوق، والتكامل الرأسى والأفقى، والعقبات التي تحول دون الدخول في السوق، التركيز الصناعي، الاندماج والتميز الإنتاجي، البحث والتطوير، تمييز الأسعار، السلوك الاستراتيجي، والمنافسة غير السعرية ومعلومات الدعاية والقوانين الاقتصادية.

Industrial Economy: (ECON732)

This course offers an analysis of various topics such as structural behavioral performance, market structure limitations, vertical and horizontal integration, and market entry obstacles. It also tackles topics such as price and products differentiation, research and development, non-price competition, advertising information and economic laws and regulations.

اقتصاديات العمل (ECON734)

القوى العاملة، وسوق العمل، والأجور والدخل، طبيعة وأسباب البطالة، وعلاقات العمل، والتنظيم النقابي وآثاره، والمفاوضات الجماعية، والضوابط الحكومية للعمل النقابي، رأس المال البشري، هجرة العقول المفكرة.

Labor Economics: (ECON734)

This course focuses on theories pertaining to the workforce, labor market, wages, income, the nature and reasons of unemployment, labor relations, and the impact of union organization, collective negotiations, government restraints on labor unions, human capital, and brain drain

التمويل الإسلامي (JURI7355)

يتناول المساق فلسفة التمويل في الشريعة الإسلامية ومحدداتها، وصور التمويل في الفقه الإسلامي من مرابحة ومشاركة ومضاربة وغيرها، والمشتقات المالية والصكوك الإسلامية، والمصارف الإسلامية. هذا مع الأخذ في الاعتبار دراسة نظم التمويل الإسلامي المتبعة في التجارب المقارنة ودورها في الاستقرار المالي في البلدان التي تبنتها.

Islamic Finance: (JURI7355)

This course delves into the financial philosophy of Islamic law. It sheds light on the different types of finance in Islamic jurisprudence including the stance on interest-bearing, sharing, and economic speculation, financial derivatives, Islamic bonds, and Islamic banking. The course also reflects on Islamic financial dynamics by bringing forth current models from states that adopt Islamic financial policies to discuss their roles in financial stability.

التمويل الصغير (LECO 730)

التمويل الصغير في فلسطين؛ المفهوم والواقع، التحديات، وآفاق تطويره، الفئات المستهدفة منه، وغاياته وفلسفته، ودوره في الإدماج الاجتماعي للفقراء ومحدودي الدخل في إطار النظام المالي الشامل وخلق فرص عمل، المشروعات الصغيرة والمتوسطة من حيث حجمها وتمويلها ودورها في الاقتصاد الوطني، ومؤسسات الإقراض الصغير، وتنظيمها، ودورها، الإطار التشريعي والتنظيمي والرقابي، الممارسات الدولية الفضلى ذات الصلة.

Microfinance: (LECO 730)

This course tackles issue related to microfinance in Palestine in terms of concept and reality, challenges, prospects for development, targeted client-base, goals and philosophy, role of microfinance sector in the social inclusion of low-income earners in the context of the inclusive financial system and jobs creation, as well as small- and medium-sized enterprises in terms of funding and role in the national economy. The courses sheds light on microfinance institutions, with emphasis on organization, role, the legislative, regulatory and supervisory frameworks, and the relevant international best practices.

التنمية الاقتصادية (ECON735)

مفهوم التنمية، نظريات التنمية، استراتيجيات التنمية الاقتصادية، نماذج التنمية في بعض أقطار العالم الثالث، المؤسسات التنموية، دور القطاعات الاقتصادية المختلفة في التنمية، دور التجارة الخارجية، دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة، المديونية، توزيع الدخل، التغيرات التكنولوجية.

Economic Development: (ECON735)

This course offers explanations of theories and strategies related to economic development, including models from developing countries as well as developmental institutions. Other topics are also touched upon, the role of various economic sectors in development, external trade, direct foreign investment, income distribution and technological innovation.

الجرائم الاقتصادية (LECO 731)

الجرائم الاقتصادية، مدلولها، وأركانها، والعقوبات المقررة عليها، التهريب الجمركي، والتهرب الضريبي، وغسل الأموال، والفساد المالي كالجرائم المرتبطة بالتجارة والإعلانات التجارية الخادعة، والجرائم المتعلقة بحماية المستهلك، والجرائم المتعلقة بالمواصفات والمقاييس، النماذج المقارنة والاتفاقيات الدولية ذات الصلة.

Economic Crimes: (LECO 731)

This course offers a comprehensive understanding of economic crimes: it covers definitions, the significance, the main pillars, and the assigned penalties pertaining to numerous economic crimes. It also addresses the various types of practiced crimes such as, smuggling, tax evasion, money laundering, as well as crimes that relate to consumer protection, and violation of standards and specifications of goods and services. Financial corruption is also discussed in this course, especially corruption that relates to deceptive trade advertisements.

عقود تجارية متخصصة (JURI7332)

مفهوم العقود التجارية المتخصصة وتمييزها عن غيرها من العقود التجارية والمدنية، وبيان الأحكام العامة التي تنظمها. دراسة عدد من العقود التجارية المتخصصة: الإيجار التمويلي، البيع الإيجاري، عقود الامتياز، التراخيص التجارية، الاعتمادات التجارية. التعريف بهذه العقود من حيث أهميتها، طبيعتها القانونية، القواعد القانونية التي تحكمها، أركانها وشروطها، التزامات أطرافها، تنفيذها، إشكالاتها القانونية والعملية.

Specialized Commercial Contracts: (JURI7332)

Through definitions and examples, this course distinguishes specialized commercial contracts from other commercial and civil contracts. The course also illustrates a number of specialized commercial contracts such as leases, hire–Purchase, franchise, commercial licenses, as well as letters of credits. It identifies these contracts according to their importance, legal nature, pillars, restrictions and due process.

قانون الاستثمار (JURI7325)

يتناول هذا المساق قانون الاستثمار المحلي من حيث فلسفته وأثره على الاقتصاد الوطني، والمزايا والإعفاءات التي يتمتع بها المستثمر، والاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر، وسبل تحفيزه وضمانته، ودور هيئة تشجيع الاستثمار في دعم المستثمر الوطني واستمالة المستثمر الأجنبي، ووسائل فض النزاعات المتصلة بعقود الاستثمار.

Investment Law: (JURI7325)

This course explains the national investment law in terms of its philosophy, its impact on the national economy, the advantages and waivers the investor enjoys, as well as direct and indirect foreign investment. The course also sheds light on the role of Palestine’s Investment Promotion Agency at supporting domestic investments as well as stimulating direct foreign investment. The alternative dispute resolutions are also tackled.

القانون الاقتصادي الدولي (JURI7345)

يتناول هذا المساق التعريف بالقانون الاقتصادي الدولي، وأساسه ومصادره وأشخاصه، وقانون النقد الدولي في إطار صندوق النقد الدولي، والقانون الدولي للتنمية والمساعدات الدولية في إطار البنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية واتفاقياتها (اتفاقيات الجات والجاتس وتريبس) بحيث يتم دراسة هذه المؤسسات من حيث النشأة والأهداف والوظائف، وتأثيرها على النظم الوطنية في المجالات ذات الصلة.

International Economic Law: (JURI7345)

This course addresses the basis of International Economic Law, including its sources and categories. The course also explains aspects relevant to the International Monetary Law and the International Development Law, while discussing these laws in context with the operations of the World Bank and the International Monetary Fund. Additionally, the agreements of the World Trade Organization (GATT, GATS & Trips) are illustrated in this course.

قانون حماية المستهلك (JURI7353)

يتناول هذا المساق مفهوم حماية المستهلك وحقوق المستهلك، مع التركيز على قانون حماية المستهلك الفلسطيني ولائحته التنفيذية؛ وبوجه خاص نطاق تطبيق هذا القانون من حيث الأشخاص (المستهلك والمزود) والموضوع، وقواعد حماية المستهلك (واجب الإعلام والتبصير والتحذير، والإعلان الخادع والمضلل، ومكافحة الشروط التعسفية، ومهلة التفكير، وحق الرجوع، واستبدال السلعة أو إصلاحها... إلخ). ويتناول وسائل حماية المستهلك الوقائية والعلاجية والرقابية، وكذلك الأجسام المسؤولة عن تطبيق قانون حماية المستهلك، وتداخل هذا القانون مع القوانين الأخرى ذات العلاقة (كقانون المواصفات والمقاييس، وقانون الصحة العامة، وقانون العقوبات).

Consumer Protection Law: (JURI7353)

This course illustrates the main concepts of consumer protection laws and consumer rights. It focuses on the Palestinian consumer protection law and regulations passed there under, especially its scope of application and the basis of consumer protection. This course also addresses preventive, curative, and supervisory means of consumer protection, as well as responsible bodies for implementing this law, and the interference of this law with other relevant laws, including Law of Palestinian Specifications and Standards, Public Health Law and the Penal Code.

القوانين الجمركية والضريبية (JURI7354)

يتناول المساق النظم والسياسات الجمركية في إطار فلسفة الاقتصاد الوطني وعلاقته باقتصاديات العالم الخارجي، وعناصر تطبيق الرسوم الجمركية في الاستيراد والتصدير، دخول وخروج البضائع، مراحل التخليص الجمركي، الرسوم الجمركية، الإعفاءات، المخلصون الجمركيون، بالإضافة إلى الإجراءات الجمركية الإسرائيلية. ويعالج المساق اتفاقية كيوتو، ومنظمة الجمارك العالمية، ومحاولات فلسطين الانضمام إلى هذه المنظمة، والمشروع الوطني لحوسبة الإجراءات الجمركية (أسكودا). كما يتناول المساق الضرائب المباشرة وغير المباشرة كضريبة الدخل، وضريبة القيمة المضافة، وضريبة الأملاك، وفاتورة المقاصة، والإقرار والإرجاع الضريبي.

Customs and Taxation Law: (JURI7354)

This course addresses custom policies and systems within the national economy framework. Its ties customs with international economy and explains the elements of import and export customs, the entry and exit of products, customs clearance stages, exemptions, as well as Israeli customs procedures. This course sheds light on the Kyoto agreement, the World Customs Organization and Palestine's efforts to join this international body, as well as the national project to computerize custom procedures (Skoda). Moreover, this course sheds light on direct and indirect taxations such as income taxations, property taxes, the value added tax (VAT), clearing bill and tax refund claims.

موضوعات مختارة في القانون والاقتصاد (LECO 732)

دراسة معمقة لموضوع معين من موضوعات القانون والاقتصاد، بواقع ثلاث ساعات معتمدة، يتم اختياره من بين الموضوعات المستجدة وفقاً لاحتياجات الطلبة واهتمامات أعضاء الهيئة التدريسية.

Selected Topics in Law and Economics: (LECO 732)

This course offers an in-depth study of a certain topics in law and economics. It is selected among the emerging themes according to student needs and faculty interests. Students who enroll in this course will earn one hour of course credit per special topic. Accordingly, to earn the regular 3 course credits, students who intend on joining this course must study three special topics.

موضوع خاص (LECO 733)

دراسة معمقة لموضوع معين في القانون والاقتصاد، بواقع ساعة معتمدة واحدة، من بين الموضوعات المستجدة وفقاً لاحتياجات الطلبة واهتمامات أعضاء الهيئة التدريسية.

Special Topic: (LECO 733)

This course offers an in-depth study of a certain topic in law and finance, equivalent to one credited hour, that satisfies students' needs and faculty members' interests.

حلقة بحث 1 (LECO 830)

معايير الأمانة العلمية، وأخلاقيات البحث العلمي، وإعداد دراسة متقدمة في موضوع مميز مختار في حقل القانون والاقتصاد؛ مناقشة موضوعات فرعية منبثقة عن الموضوع المختار، مناقشة قراءات/ أوراق علمية، وأدبيات سابقة ذات صلة بالموضوعات المختارة.

Research Seminar I: (LECO 830)

This seminar requires students to conduct research in accordance with scientific integrity standards and scientific research ethics. Students are expected to prepare an advanced research paper in a distinctive topic in the field of law and economics. In addition to submitting the research paper,

students are expected to discuss themes and subthemes from their research initiative, as well as readings and literature utilized in completing their research.

حلقة بحث 2 (LECO 831)

معايير الأمانة العلمية، وأخلاقيات البحث العلمي، إعداد دراسة متقدمة في موضوع مميز مختار في حقل القانون والاقتصاد المالي؛ مناقشة موضوعات فرعية منبثقة عن الموضوع المختار، مناقشة قراءات/ أوراق علمية، وأدبيات سابقة ذات صلة بالموضوعات المختارة.

Research Seminar II: (LECO 831)

This seminar requires students to conduct research in accordance with scientific integrity standards and scientific research ethics. Students are expected to prepare an advanced research paper in a distinctive topic in the field of financial economics and law. In addition to submitting the research paper, students are expected to discuss themes and subthemes from their research initiative, as well as readings and literature utilized in completing their research.

المخرجات المتوقعة للمسابقات

#	المساق	المخرجات
1	مناهج البحث العلمي (LEC 630)	<ul style="list-style-type: none"> - معرفة مفهوم البحث العلمي وأنواعه ومناهجه وأركانه. - استيعاب أصول الكتابة والتعبير في الحدود التي يحتاجها الباحث في العلوم القانونية والاقتصادية. - معرفة أساليب البحث النوعي والكمي وأدواته، المستخدمة في البحوث القانونية والاقتصادية. - الإلمام بمهارات التفكير والتحليل العلمي الدقيق والمقارنة والنقد الموضوعيين لأحكام النصوص المنظمة للجوانب القانونية في التعاملات الاقتصادية . - استيعاب خطوات إعداد البحث العلمي ومتطلباته الأساسية ومصادره وخاصة في البحوث القانونية والاقتصادية. - إدراك أصول تحديد مشكلة البحث في البحوث القانونية والاقتصادية ومعايير اختيارها وأساليب صياغتها. - معرفة المهارات اللازمة لتدوين معلومات البحث العلمي وآلية صياغتها وأصول توثيقها في مجالات القانون والاقتصاد. - استيعاب المعايير الموضوعية والشكلية لإخراج البحث العلمي في الموضوعات التي تربط القانون بالاقتصاد.
2	التحليل الاقتصادي الجزئي للقانون (LECO 631)	<ul style="list-style-type: none"> - القدرة على بناء، ووصف دالة المنفعة ومعرفة أفضل الخيارات لدى المستهلك لتحقيق أعلى منفعة ممكنة. - القدرة على بناء، ووصف دالة الربح ومعرفة أفضل خيارات الإنتاج لتعظيم الأرباح

<p>أو لتقليل أكبر قدر من التكلفة.</p> <ul style="list-style-type: none"> - تحديد ووصف ومقارنة هياكل السوق المختلفة ومعرفة خصائصها. - القدرة على تحليل الأثر الاقتصادي لأي تشريع قانوني من حيث تأثيرها على رفاهية المجتمع أو على إيرادات الحكومة. - تقييم حاجة المجتمع لقوانين أو تشريعات تتعلق بالاستهلاك والإنتاج. - إدراك آليات وأصول قياس الأثر التنظيمي لتشريعات محددة، والتدريب على منهجية إعداد وثيقة قياس الأثر التشريعي. 		
<ul style="list-style-type: none"> - شرح كيفية تنظيم الأسواق، تخصيص الموارد الشحيحة وتوزيع السلع والخدمات. - تقييم كفاءة الأسواق ووصف العوامل والسياسات النقدية والمالية المختلفة التي قد تؤثر على كفاءتها. - القدرة على فهم دور الحكومة والبنك المركزي في خلق اقتصاد مستقر وذلك باستخدام أدوات نقدية ومالية مناسبة. - ربط النظرية الاقتصادية ومبادئ قضايا الاقتصاد الكلي الحالية وتقييم السياسات العامة ذات الصلة. - إدراك منهجية إدارة المشرع لخيارات التدخل التشريعي إزاء الظواهر الاقتصادية محل التشريع المحتمل، والتعرف على أسس قياس الأثر التنظيمي للتشريعات بشكل عام، والتدريب على محددات إعداد وثائق قياس الأثر التشريعي. 	<p>التحليل الاقتصادي الكلي للقانون (LECO 632)</p>	3
<ul style="list-style-type: none"> - الاطلاع على الأنظمة المقارنة، والممارسات الفضلى، وبشكل خاص معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية، وتوجيهات صندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، بشأن نمط، وطبيعة، ومحتوى التشريعات الناضجة للمصارف ومؤسسات الإقراض المتخصصة. - التعرف على وظائف البنوك المركزية والسياسات النقدية الملائمة التي تطرحها بشأن عرض النقود. - فهم آلية عمل شركة سوق فلسطين للأوراق المالية من حيث الهيكلية وعلاقتها بهيئة سوق رأس المال من النواحي التنظيمية والرقابية، وتحليل نقد العلاقة القائمة بينهما في ضوء التجارب المقارنة والممارسات الفضلى. - إتقان القواعد الخاصة بإدراج الأوراق المالية، وتداولها، وأعمال الوساطة، وأحكام الإفصاح، وتحليل ذلك في إطار المعايير الدولية. 	<p>قانون البنوك والأوراق المالية (JURI7312)</p>	4
<ul style="list-style-type: none"> - التعرف على أحكام وآثار عقد الإيجار التمويلي في التشريعات الوطنية وتحليلها في إطار التجارب المقارنة ومبادئ معهد اليونيدروا. - إدراك الفلسفة التمويلية للإيجار التمويلي والرهن العقاري، وعلاقتها بالتممية الاقتصادية والرفاه الاجتماعي. 	<p>قوانين الإيجار التمويلي والرهن العقاري (JURI7315)</p>	5

<p>- استيعاب طبيعة الدور التشريعي والرقابي لهيئة سوق رأس المال على قطاعي الإيجار التمويلي والرهن العقاري، وتحليل ذلك في إطار الممارسات الفضلى.</p> <p>- تمكين الطالب من إدراك فلسفة تشريع الرهن الرسمي للمقولات في إطار تعزيز التمويل الصغير والمؤسسات القائمة عليه.</p>		
<p>- تعريف الطالب بقانون المنافسة، ونشأته، وتطوره، محلياً وإقليمياً ودولياً.</p> <p>- تمكين الطالب من الربط بين التنظيم القانوني للمنافسة والسياسات الاقتصادية التي تتبناها الدولة.</p> <p>- تعزيز قدرة الطالب على تشخيص الأعمال الممنوعة والعقوبات المفروضة بموجب قانون المنافسة.</p> <p>- تعريف الطالب بالأطر والأجهزة الإدارية والقضائية التي تعمل على تطبيق قواعد قانون المنافسة.</p>	<p>قانون المنافسة (JURI633)</p>	<p>6</p>
<p>- تعريف الطالب بالنظم والسياسات الجمركية المحلية والمقارنة، وعلاقتها بأدوات التنمية الاقتصادية.</p> <p>- إدراك العلاقة بين أنماط النظم الجمركية والضريبية، وحركة التجارة الخارجية للدول.</p> <p>- التعرف على آليات وطبيعة عمل منظمة الجمارك العالمية، وفرص فلسطين الانضمام إليها، وأثر ذلك على مستقبل الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.</p> <p>- إتقان الأحكام النازمة للضرائب المباشرة وغير المباشرة، وعلاقة النظام الضريبي بالتنمية الاقتصادية.</p>	<p>القوانين الجمركية والضريبية (JURI7354)</p>	<p>7</p>
<p>- تمكين الطالب من فهم ومعرفة التنظيم القانوني لقانون الاستثمار في فلسطين من حيث فلسفته وأثره على الاقتصاد الوطني.</p> <p>- الإلمام بالمزايا والإعفاءات التي يتمتع بها المستثمر في ظل قانون الاستثمار الفلسطيني.</p> <p>- التعرف على طرق الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر، وسبل تحفيزه وضمانته.</p> <p>- تعزيز القدرة على فهم وسائل فض النزاعات المتصلة بعقود الاستثمار على ضوء القوانين المقارنة.</p>	<p>قانون الاستثمار (JURI7325)</p>	<p>8</p>
<p>- تحديد مفهوم العقود التجارية المتخصصة وتمييزها عن غيرها من العقود التجارية والمدنية، وبيان الأحكام العامة لها.</p> <p>- تعميق الفهم القانوني لدى الطالب من حيث دراسة الطبيعة القانونية لهذه العقود وشروطها والتزامات أطرافها.</p> <p>- التعرف على أحكام وآثار هذه العقود في إطار القانون المقارن والتشريعات النازمة لها.</p> <p>- تمكين الطالب من فهم المعايير والتطبيقات القضائية الدولية في هذه العقود.</p> <p>- تمكين الطالب من فهم ومعرفة التنظيم القانوني لهذه العقود في فلسطين.</p>	<p>عقود تجارية متخصصة (JURI7332)</p>	<p>9</p>
<p>- تحديد مفهوم الجرائم الاقتصادية وخصائصها وتأثيرها على الاقتصاد داخل الدولة والاقتصاد العالمي وآليات التعاون بين الدول لمكافحةها.</p> <p>- دراسة أهم الجرائم الاقتصادية التي ترتكب في فلسطين ومنها التهرب الجمركي</p>	<p>الجرائم الاقتصادية (LECO 731)</p>	<p>10</p>

<p>والضريبي؛ غسل الأموال؛ الاحتيال المعلوماتي؛ الجرائم الواقعة على المستهلك؛ الكسب غير المشروع؛ الاعتداء على الملكية الفكرية؛ التلاعب في أسواق المال.</p> <p>- تقييم ما إذا كانت القوانين النافذة في فلسطين تجرم كافة الأفعال والامتيازات التي تشكل في الدول الأخرى ووفقاً للاتفاقيات والمواثيق الدولية جرائم اقتصادية، إذ لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص في القانون.</p> <p>- بيان معيقات ملاحقة الجرائم الاقتصادية في فلسطين، خاصة عدم القدرة على السيطرة على النظام المالي والمصرفي بشكل كامل بسبب سيطرة الاحتلال والاتفاقيات الموقعة مع إسرائيل.</p>		
<p>- تعريف الطالب بالمفاهيم والمصطلحات المرتبطة بالمستهلك والمزود والسلعة والخدمة.</p> <p>- تمكين الطالب من معرفة القواعد الموضوعية والتنظيمية لحماية حقوق المستهلك في ظل قانون حماية المستهلك الفلسطيني والتشريعات الأخرى وإطلاع الطالب على أهم التجارب الدولية بشكل مقارن.</p> <p>- تعريف الطالب بالانتهاكات والأعمال المعتبرة اعتداء على حقوق المستهلك.</p> <p>- تعريف الطالب بالوسائل الحمائية الوقائية والعلاجية لحقوق المستهلك ودور الأجهزة الرسمية وغير الرسمية في هذا الشأن.</p>	<p>قانون حماية المستهلك (JURI7353)</p>	<p>11</p>
<p>- تعريف الطالب بواقع قطاع التمويل الصغير في فلسطين؛ تحدياته وآفاق تطويره.</p> <p>- تمكين الطالب من تحليل ونقد التشريعات والأنظمة الخاصة بالتمويل الصغير، لجهة الفلسفة القائمة عليها، ودورها في تحقيق الإجماع الاجتماعي للفئات الأقل حظاً في المجتمع في ظل خلق نظام مالي شامل.</p> <p>- التعرف على حجم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في فلسطين، وتحديات عملها، ودورها في الاقتصاد الوطني.</p> <p>- ربط التجارب المقارنة والممارسات الفضلى المتصلة بالتمويل الصغير بالواقع التشريعي والاقتصادي الفلسطيني.</p>	<p>التمويل الصغير (LECO 730)</p>	<p>12</p>
<p>- تمكين الطالب من الإلمام بالقانون الاقتصادي الدولي من حيث أساسه ومصادره وأشخاصه.</p> <p>- التعرف على مجموعة المبادئ والقواعد القانونية القابلة للتطبيق على العلاقات الدولية الاقتصادية.</p> <p>- الإلمام بالمؤسسات الاقتصادية الدولية من حيث نشأتها وأهدافها ودورها على صعيد الاقتصاد الدولي.</p> <p>- فهم دور هذه المؤسسات وتأثيرها على النظم المحلية للدول في المجالات ذات العلاقة، وعلى وجه الخصوص دورها وتأثيرها على فلسطين.</p> <p>- تمكين الطالب من فهم الإطار القانوني الذي يحكم هذه المؤسسات وعملها.</p>	<p>القانون الاقتصادي الدولي (JURI7345)</p>	<p>13</p>
<p>- طلبية لديهم خلفية عن نشأة التمويل الإسلامي وعلاقته بالنظم الاقتصادية الأخرى.</p> <p>- معرفة الطلبة بموضوعات الربا وأنواعه وأسباب تحريمه وعلاقته بنظريات الفائدة.</p> <p>- دراية وفهم الطلبة لعمليات التمويل الإسلامي كالمضاربة والمرابحة والمشاركة والإجارة المنتهية بالتملك والصكوك الإسلامية المشتقات المالية.</p>	<p>التمويل الإسلامي (JURI7355)</p>	<p>14</p>

<ul style="list-style-type: none"> - المعرفة بمؤسسات التمويل الإسلامي كالمصارف الإسلامية وأعمالها المصرفية كالودائع وتحصيل الشيكات وإصدار خطابات الضمان والاعتمادات المستندية. - الإلمام بالتشريعات المنظمة لممارسة التمويل الإسلامي ومؤسساته. - القدرة على التمييز بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية. - تأهيل الطلبة للحكم في النزاعات التي تقوم بين مؤسسات التمويل الإسلامي والمواطنين. - إلمام الطلبة بطبيعة العلاقة القانونية والتنظيمية بين سلطة النقد ومؤسسات التمويل الإسلامي. - إطلاع الطلبة على تجارب الدول المختلفة التي لم تتعرض للأزمة المالية العالمية. - قدرة الطلبة على التمييز بين الصكوك الإسلامية والسندات التقليدية وبيان وسائل تلافي العيوب الكامنة في كل منهما. 		
<ul style="list-style-type: none"> - القدرة على تحليل سلوك المستهلكين والشركات في ظروف التنافس غير التام، وفهم السياسات المتعلقة. - معرفة آليات التسعير وتحديد الحجم الأمثل للإنتاج والتعرف على قوى السوق وآليات التواطؤ والاندماج الصناعي. - القدرة على فهم التشابك الصناعي والمقاييس المختلفة للتنمية الصناعية والإنتاجية. - القدرة على تحليل الآثار الاقتصادية لاحتكارات الصناعة والحماية الجمركية. - الإلمام بالواقع الصناعي الفلسطيني وأهم المشاكل المتعلقة به وطرق النهوض بالقطاع الصناعي ليوكب التطورات الصناعية المنافسة. 	<p>15 الاقتصاد الصناعي (ECON732)</p>	
<ul style="list-style-type: none"> - الإلمام بالمفاهيم المتعلقة بسوق العمل. - معرفة آلية عرض وطلب العمالة والقدرة على تحليل التوازن في سوق العمل. - فهم وتحليل أثر الهجرة والحد الأدنى للأجور على التوازن في سوق العمل. - شرح وجه التطابق بين العمال وفرص العمل وفقاً لتفضيلات العمال وخصائص الوظيفة. - القدرة على فهم دور رأس المال البشري في أسواق العمل. - دور الحكومة والنقابات. 	<p>16 اقتصاديات العمل (ECON734)</p>	
<ul style="list-style-type: none"> - الإلمام باستراتيجيات التنمية وعلاقتها بنماذج التنمية السائدة في دول العالم الثالث ومعرفة أهم إيجابياتها وسلبياتها. - معرفة المؤشرات الرئيسية للتنمية الاقتصادية مثل الفقر والصحة وعدم المساواة في الدخل. 	<p>17 التنمية الاقتصادية (ECON735)</p>	

<ul style="list-style-type: none"> - دور القطاعات الاقتصادية الإنتاجية (القطاع الزراعي والصناعي) في عملية التنمية. - القدرة على فهم دور التجارة الخارجية والاستثمار الخارجي في القطاعات الاقتصادية في دفع عجلة التنمية الاقتصادية. - معرفة المشاكل والمعوقات في الاقتصاد الفلسطيني وفي الاقتصاد العالمي التي تحول دون حصول تنمية في الاقتصاد الفلسطيني. 		
<ul style="list-style-type: none"> - الإلمام بأهم الاتفاقيات الاقتصادية الفلسطينية الموقعة. - القدرة على فهم الإيجابيات والسلبيات التي تواجه الاقتصاد الفلسطيني نتيجة توقيع اتفاقية باريس الاقتصادي. - القدرة على ربط العلاقة الاقتصادية بين فلسطين وإسرائيل بموجب اتفاقية باريس. - فهم دور الاتفاقيات الفلسطينية الاقتصادية في تحرير التجارة الدولية وفي تشجيع الاستثمار. - معرفة الإيجابيات والسلبيات الاقتصادية التي يجنيها الفلسطينيون نتيجة الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. 	<p>الاتفاقيات الاقتصادية الفلسطينية (JURI7335)</p>	18

الخطة الدراسية النموذجية لطرح مساقات البرنامج

السنة الدراسية الأولى: الفصل الأول (6) ساعات معتمدة		
رقم المساق	المساق	ملاحظات
LECO 630	مناهج البحث العلمي	3 ساعات معتمدة
LECO 631	التحليل الاقتصادي الجزئي للقانون	3 ساعات معتمدة
---	مساق استداركي ⁶	*****
السنة الدراسية الأولى: الفصل الثاني: (9) ساعات معتمدة بدون استداركي أو (6) ساعات مع مساق استداركي		
رقم المساق	المساق	ملاحظات
JURI633	قانون المنافسة	3 ساعات معتمدة
LECO 632	التحليل الاقتصادي الكلي للقانون	3 ساعات معتمدة
---	مساق اختياري برنامج (أو) مساق استداركي ⁷	3 ساعات معتمدة *****
السنة الدراسية الأولى: الفصل الصيفي (3) ساعات معتمدة		
رقم المساق	المساق	ملاحظات
---	مساق اختياري برنامج	3 ساعات معتمدة
مجموع الساعات المتوقع إنهاؤها في السنة الدراسية الأولى 18 بدون تسجيل مساق استداركي أو 15 مع تسجيل مساق استداركي.		
السنة الدراسية الثانية: الفصل الأول: تسجيل (9) ساعات معتمدة		
رقم المساق	المساق	ملاحظات
JURI7312	قانون البنوك والأوراق المالية	3 ساعات معتمدة
---	مساق اختياري برنامج	3 ساعات معتمدة
LECO 830 JURI860	حلقة بحث 1 أو الرسالة	3 ساعات معتمدة
السنة الدراسية الثانية: الفصل الثاني: تسجيل (9) ساعات معتمدة		
رقم المساق	المساق	ملاحظات
JURI7315	قوانين الإيجار التمويلي والرهن العقاري	3 ساعات معتمدة
---	مساق اختياري برنامج	3 ساعات معتمدة
LECO 831	حلقة بحث 2	3 ساعات معتمدة

⁶ تسجيل مساق استداركي 1 إن انطبقت الشروط.
⁷ تسجيل مساق استداركي 2 إن انطبقت الشروط.

6 ساعات معتمدة	أو الرسالة	JUR1860
السنة الدراسية الثانية: الفصل الصيفي: تسجيل (3) معتمدة ⁸		
ملاحظات	المساق	رقم المساق
3 ساعات معتمدة	مساق اختياري برنامج	---
مجموع الساعات المتوقع إنهاؤها في السنة الثانية: 18 ساعة أو (21 ساعة لمن سجل مساق استدراكي في الفصل الثاني من السنة الدراسية الأولى)		
